

حفل توزيع الجوائز العائدة لمباراة ميشال شيحا لعام 2019

كلمة السيد جورج غانم عن وطن ومواطن ميشال شيحا

بيروت: أيار 2019

ليس ميشال شيحا مؤسس "القومية اللبنانية" أو "الفكرة اللبنانية" كبولس نجيم أو يوسف السودا وسواهما، ولا أمسك بالخريطة الفرنسية العسكرية لجغرافيا الحدود التاريخية "للبنان الكبير" كالبطريك الياس الحويك، لكنّه بالتأكيد هو من صاغ المنظومة الفكرية والاقتصادية للبنان الحديث، ووضع منهجية متكاملة للوطن والمواطن، واستطرد دور الوطن في محيطه، ودور المواطن في الوطن والعالم القريب والبعيد.

في كتاباته ومحاضراته ومداخلاته الكثيرة المواضيع الفلسفية والفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضايا الدولية وحتى الشعرية، رأى ميشال شيحا وطناً خارج حدود مساحته، رسالته خارج حجمه، وجوهره في آفاق التاريخ والمستقبل لا في صغائر الحاضر وصغر الجغرافيا.

رسم بقلمه خياله صورة لبنان الروح، القائم في ثنايا لبنان المساحة الصغيرة الممتدة على الساحل الشرقي للمتوسط والممتدة بين الناقورة والنهر الكبير ومن جبل الشيخ الى البحر. في محاولة صناعته للوطن والمواطن استوحى من سلسلة ثوابت ومبادئ فلسفية وقيم اخلاقية حدّدت الهوية الخاصة للوطن والمواطن اللبناني.

تعريف شيحا الأول والأخير للبنان يضعه في إطار التفرد. فهو بلد لا يشبه إلا ذاته قال. هذا ما يجب ان ندركه مرّةً واحدةً والى الأبد. أنّه بلد متفرد وحيد من نوعه وجنسه. أما اللبنانيون فهم ببساطة كشعب وامّة، مجرد لبنانيين. أنّهم من حيث الانتماء القومي منوع من منوعات شعوب البحر المتوسط. هم بوتقة انصهرت فيها الأعراق والانتنيات.

في نحته للشخصية اللبنانية سعى شيحا الى المؤلف بين الخصوصية اللبنانية والنزعة العالمية قبل انتشار مقولة ومفهوم العولمة. هو معمم لشعار وفكرة لبنان سويسرا الشرق، وكان احد أشدّ المتحمسين للفكرة المتوسطية التي تحلّت معه من رؤية ثقافية الى نظرية متكاملة في العلاقات الدولية قبل ان انشاء المنتدى المتوسطي بجهد فرنسي وأوروبي بستين سنة.

لقد ركّز ميشال شيحا في صياغة شخصية لبنان واللبنانيين على تعريف جغرافي أخذ به مؤرخون على رأسهم توينبي وجواد بولس. فلبنان بالنسبة اليه هو لقاء البحر والجبل، البحر للسفر والانفتاح والتجارة، والجبل كان ولا يزال حصن الأقليات والطوائف التي صنّفها اسراً روحية. ولأنّ لبنان هو بلد الأقليات المتشاركة، فإنّ شيحا وضع مدونة سلوك للمواطن ونخبته السياسية والاجتماعية تتلخّص بالآتي:

لبنان بلد مفارقات ومتناقضات اذا لم يهزها الزمن انفجر بها البلد. وعملية الصهر هذه لها مكان واحد هو المجلس النيابي. ومجلس النواب عندنا ليس وليد مفهوم ديمقراطي للحياة الوطنية فحسب، بل هو نقطة الالتقاء الضرورية بين الطوائف المتحدة في هذا الوطن. أنّه النظر الرسمي لارادة العيش المشترك بل الحكم المشترك، هذا قبل نقل السلطة الى مجلس الوزراء بعد سنة 1990.

في اعتقاد شيحا الذي تأكد بعد ذلك من خلال الصراعات اللبنانية المتמادية أنّ لبنان لا يعيش اذا كانت كلّ طائفة تعيش والميزان في يدها، تضع وزيراً قبالة وزير، وحاجباً قبالة حاجب، فتسوق لبنان الى حدود الحلول المستحيلة. ويمضي شيحا مستشرفاً، أنّ لبنان يجب ان يحكم بالحكمة لا بالقوة، وأنّه ليس بلد انقلابات ومجازفات، بل هو بلد يتعيّن على النظام والتقاليد ان تحميه من العنف.

يركّز فكر ميشال شيحا الاجتماعي والاخلاقي على نظام من الاولويات. والاولوية الحاسمة في هذا المجال هي الحرية، حرية المعتقد والاقتصاد والرأي والاجتماع والسياسة. لكنّه يشدّد على ما يعرف بالحرية المسؤولة كما في مقال له في شباط 1944:

"بيد أنّه لو كانت لنا حرية الاءساءة الى الغير فلا يحقّ لنا ان نسيء اليه، بل علينا ان نفرض على نفوسنا باختيارنا، قيوداً وحدوداً، وان نجعل لقدرتنا تخوماً. هكذا تلتقي وتتوازن الحرية مع الأخلاق، الحرية مع القانون، والحرية مع العدالة.

في سياق الحريّات أيضاً يتحدّث شيحا أيضاً في آب 1945 عن المال والحريّات فيقول: "عندما يخفّ تعلّق العالم بالمال يبدأ عهد فروسية جديد. انّ النظريّات العظيمة لن تنقذ العالم، إنّما ينقذه الاعتدال والتجرّد. الانرى أنّ التربية والاعتدال والنزعة الروحية هي بعد الآن الكلّ بالكلّ، وأنّ المال في هذا السياق لا يحتلّ وهو بيد الفرد حيال حضارة أصيلة، إلا منزلةً ضرورية ولا ريب، لكنّها ثانوية؟

دعا شيحا كذلك، الى ضرورة المزوجة بين المال والاخلاق، والمال والإيمان وذلك في محاضرة له عن التجارة والاخلاق سنة 1940. ومن هنا انتقل الى الإثراء غير المشروع أو الفساد بلغة الحاضر اللبناني، فقال باختصار "أنّه يوجد مال على اللبنانيين ان يقاوموه حتى لا يهلكوا". وطالب برجال دولة لا يرقى اليهم الشكّ منتقداً الفساد الاداري وما سمّاه التخلف العقلي في الإدارة.

دعا شيحا أيضاً الى أنسنة القانون، فكتب في آذار 1945: "لا تسنّ الشرائع بالمطلق لأنّها توضع للبشر. ومن حيث التشريع، لا نجد بعد القانون الطبيعي والوصايا العشر، شريعةً كئيبة إلا العظة فوق الجبل. ان لم يعتدل ولم ينضبط البناء التشريعي، فهو على المدى الطويل سيقضي على كلّ شخصيّة وحياة .

على أنّ الدستور بالنسبة الى شيحا هو النصّ المقدّس الذي لا يمسه، يتماهى فيه النظام السياسي والاقتصادي مع الكيان، بحيث يؤدّي أيّ مساس به الى تعريض وجود الوطن ذاته الى خطر الزوال. وتتجلّى دستورية شيحا العميقة في تغليب الدستور على الميثاق الوطني وأعرافه. في راهنية القضايا التي نعيشها والتي شدّد عليها شيحا أنّه كان يعارض مديونية الدولة بكافة اشكالها، بما في ذلك إصدار سندات الخزينة، لأنّها ستكون مصدراً للكوارث والازمات الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أنّ نموّ الدين العام كما قال، سوف يؤدّي الى اهتزاز الثقة بالعملّة والاقتصاد، ما يستدعي تخفيض سعر العملة فينهار التوفي ومعه مستوى المعيشة .

إنّها بعض يسير من منظومة الفكر والسلوك للواطن والدولة في لبنان وفق ميشال شيحا. قد يكون هذا المفكّر والاقتصادي المعتمد على المنطق والارقام قد شطح صوب وطنية طوباوية والى سياسة اخلاقية لا علاقة لها بمبادئ ميكيافيلي وتلامذته في العالم. لقد نحت شيحا وطناً قائماً في الكتب والضمائر اكثر ممّا هو قائم في واقعه ووقائعه وعقده. لكنّ شيحا نفسه كتب في تموز 1947: "لكي يستعيد هذا العالم المختلّ بعض الانسجام، ينبغي ان يفوق عدد الشعراء عدد رجال الاقتصاد". اضافة: "في أعسر الساعات تريحنا لحظة شعر، نغمات موسيقى، فكرة سامية التجرد، نظرة هادئة الى الطبيعة والى جمال الحياة . "ما من سياسة مهما علا شأنها إلا وتبنى على الأخلاق، وما من تشريع يقوى على البقاء إن لم تكن غايته سموّ الخلق وتعزيز الكرامة الإنسانية".

مع الشكر
جورج غانم